

الاقتصاد الأخضر مسار أساسي نحو تنمية مستدامة شاملة

Green economy is a key path towards inclusive sustainable development

أحمد دحمان

جامعة التكوين المتواصل (الجزائر)

Dahmanedjelfa@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2025/02/09 تاريخ القبول: 2025/04/07 الكلمات المفتاحية: ✓ الاقتصاد الأخضر ✓ التنمية المستدامة ✓ السلع والخدمات البيئية	تهدف هذه الدراسة الى التركيز على مفهوم الاقتصاد الأخضر لإعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية. وتمثل اهم النتائج المتحصل عليها ان الاقتصاد الأخضر يشكل طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما ان قطاع السلع والخدمات البيئية يشكل احدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر.
Article info	Abstract :
Received 09/02/2025 Accepted 07/04/2025 Keywords: ✓ Green Economy ✓ Sustainable development ✓ Environmental goods and services	<i>This study aims to focus on the concept of a green economy to reshape and correct economic activities to be more supportive of environment and development.</i> <i>The most important result is that the green economy is a path towards sustainable development, and the environmental goods and services sector is one of the pillars of the green economy's construction.</i>

. مقدمة:

إن النمو و التقدم الاقتصادي القوي الذي عرفه العالم على مدى السنوات العشرين الماضية حقق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، على أن ما يبعث على القلق هو أن هذه الاتجاهات الايجابية كانت مقترنة بتزايد الاتجاهات السلبية و التي يمثل التدهور البيئي احد اتجاهاتها، و قد اتفق الكثير من المفكرين و الاقتصاديين و السياسيين على أن الأهداف الإنمائية للسنوات المقبلة يجب أن تركز على حماية الأنظمة البيئية بكافة أشكالها من جميع الأخطار التي يكون الإنسان طرفا في نشوئها، لذلك ظهرت العديد من المفاهيم و الخطط طويلة المدى التي تسعى من خلالها الدول إلى تكييف اقتصادياتها و جعلها أكثر استجابة للمتطلبات البيئية.

– ما هو الاقتصاد الأخضر؟

من اجل فهم حقيقة الاقتصاد الأخضر، فانه لابد من التعرف على الحوافز و الأسباب التي كانت وراء ظهور هذا المفهوم، ومن ثم إبراز أهم التعريفات التي جاءت حوله وكذا أهم المكونات لهذا الاقتصاد الجديد.

1/أسباب الانتقال إلى هذا الاقتصاد:

تشهد دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تذبذبا في اقتصادياتها، وهذه ناتج عن الأزمات العالمية والمخاطر الأمنية الإقليمية التي تهدد الدول وتضررت منها بصفة خاصة دول العالم الثالث، واهم هذه الأزمات العالمية ما يلي: (مجدلاني، 2010، صفحة 75)

1- الأزمة المالية: يرجع نشوءها إلى سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية والتي ساهمت في إفلاس بعض أهم الشركات المالية العالمية، مما ترتب عليها ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية كادت تعود بنا إلى معاصرة ماسي شبيهة بتلك التي شهدتها العالم أثناء الكساد الكبير (18 أكتوبر 1929م) لولا أن كبرى البنوك المركزية في دول العالم اتخذت سياسات مالية – متشابهة في ما بينها إلى حد كبير – لتنشيط الطلب على النقود، ومن ثم على الاستهلاك، لمواجهة حالت الركود التي دبت في اقتصاديات العالم المتقدم.

وعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات التي قامت بها تلك الدول ، فقد ترتب على الأزمة المالية العالمية الكثير من الآثار السلبية على أسواق السلع والخدمات المحلية والدولية وانعكس هذا بطبيعة الحال على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة ، وعلى أسواق العمل بها ، وتولدت عن ذلك بطالة بمعدلات كبيرة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية على سبي المثال نجد انه بلغ فيها معدل البطالة في شهر سبتمبر 2008 نسبة 6.1 % ثم ارتفع في ما بعد خلال شهر أكتوبر 2008 إلى أعلى مستوياته منذ أربعة عشر سنة ليصل إلى 6.5 % . (النجار، 2009، صفحة 134)

كما أعلن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية أن عدد فرص العمل في الولايات المتحدة تقلص منذ بداية سنة 2008 بمقدار 1.2 مليون فرصة عمل، وكان طبيعيا أن يؤثر ذلك على حجم الطلب الاستهلاكي لينخفض هو الآخر بنسبة 3.7 % خلال الربع الثالث من عام 2008. (النجار، 2009، صفحة 135)

كما شهدت بقية الدول المتقدمة والتي ارتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي تداعيات سلبية مماثلة، فضلا عن تراجع مستوى الدخل الفردي وانخفاض والذي أثر سلبا على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع في الدول المتقدمة .

إلا انه رغم تجسيد العديد من الإصلاحات في هذا الإطار فان تداعيات الأزمة مازالت مستمرة إلى يومنا هذا حيث يشير "ألان بلندر" أستاذ الاقتصاد الأمريكي انه عند مرحلة ما، وبدون أن يعرف، سيكون على المصرف الفيدرالي إعدام جميع الأموال التي طبعها، فالسبب في الأزمة هو زيادة الطلب على المصارف من اجل ادخار النقود ويقدم المصرف الفيدرالي الأموال وتريد البنوك أن تدخرها، وعندما تعود الأمور إلى طبيعتها، سترقب البنوك في بدء الإقراض وإذا ضلت أموال كثيرة في القاعدة النقدية، فسوف تكون نسبة التضخم عالية للغاية، و الملاحظ من هذا التصريح هو غياب حل جذري لهذه الأزمة رغم السياسات التي حاولت بها الدول إصلاح أنظمتها المالية.

2- أزمة الغذاء: إن نسبة البطالة المرتفعة على إثر الأزمة العالمية المالية ونتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والتضخم الذي طال معظم دول العالم المتقدم والذي امتد تأثيره على الدول النامية فقد تخطى عدد الجياع عالميا عتبة المليون نسمة سنة 2009، وهي إحصاءات تنبئ بأزمة غذائية حقيقية لدى الدول العالم الثالث التي تضررت بنسبة أكبر خاصة الإفريقية منها كما حدث في الصومال، و القرن الإفريقي.

3- الأزمة المناخية: لقد أثرت التكنولوجيا المعاصرة التي صنعها الإنسان في المناخ العام للكرة الأرضية، عن طريق التأثير في العوامل الجيوفيزيائية الرئيسية التي تتحكم وتضبط شدة ونوعية تدفق الأشعة الشمسية الواردة إلى سطح التربة، وقد أحدثت هذه التأثيرات ظواهر وتقلبات مناخية شديدة تحولت إلى كوارث وتدعيان على نطاق واسع ترتب عنه أزمة مناخية يتنبؤ العلماء بتفاقمها في حال استمر الإنسان بنشاطاته المضرة بالبيئة، ويحدث التأثير على المناخ بسبب ما يلي: (ابا الخليل و قواس، 2005، الصفحات 184-185)

أ- **الصناعات التعدينية:** وهي صناعات تهتم باستخراج الخامات المعدنية من المناجم المفتوحة وورش العمل الكبرى في بناء السدود وإنشاء المدن وفتح الأنفاق وغيرها من النشاطات التي تميل إلى تخفيض درجة الحرارة عند مستوى سطح التربة .

ب- إحداث تغيرات في دورة الكربون: رافق التقدم الصناعي الذي حدث في القرن الماضي تراكم ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى كالميثان وأكسيد نيتروجين ومركبات الكلوروفلورو كربون في الغلاف الجوي مسببة ظاهرة الاحتباس الحراري (ارتفاع درجة حرارة الجو) فقد بلغت الزيادة الكلية في تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء منذ الثورة الصناعية وإلى الآن نحو 25% وتدل التقديرات الحديثة إن نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ في الجو ستزداد باستمرار في العصر الحالي إذا تابع الإنسان نشاطاته في هذا الاتجاه .

ج- **الأمطار الحمضية:** تعد المراكز الصناعية الضخمة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تنتشر في كثير من الدول ، وتطلق إلى الهواء يوميا كميات كبيرة من الغازات مثل أكسيد نيتروجين وثاني أكسيد الكبريت ، مسؤولة بشكل رئيسي عن تكوين الأمطار الحمضية والمسببة لإتلاف العديد من المزروعات والأترية الزراعية مما يشكل تهديدا على الأمن الغذائي على أمن تلك الشعوب .

د- **تآكل طبقة الأوزون:** تتعرض طبقة الأوزون العليا من الغلاف الجوي لتآكل والتي تعد إحدى الدروع الطبيعية الهامة التي تقي الحياة على الكوكب من الأشعة فوق البنفسجية والكونية ويوجد العديد من الأدلة التي تبين إن هذه الطبقة لم تعد سليمة تماما كما كانت منذ ملايين السنين ويمكن أن تدمر إذا استمرت النشاطات الإنسانية على المنوال نفسه في المستقبل ، لدرجة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اصدر خطة عمل دولية في عام 1977 م لتنسيق البحوث المتعلقة بهذه الطبقة كما صدرت توصيات بضرورة معالجة تدمير طبقة الأوزون على مستوى العالم .

- أما عن المخاطر الأمنية الإقليمية فهي تنعكس بشكل أساسي في العناصر التالية: (مجدلاني، 2010، صفحة 87)

* الأمن المائي: حيث تشكل ندرة المياه والإجهاد المائي إحدى خصائص الدول العربية كافة.

* **الأمن الغذائي:** فقد انتقلت العديد من الدول العالم الثالث نتيجة لندهور الأوضاع الاقتصادية من سياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى سياسة الأمن الغذائي للحد من نمو نسبة الفقر في مجتمعاتها.

* **أمن الطاقة:** إن مصادر الطاقة غير متجددة تفرض على الدول المصدرة وكذا الدول المستوردة لها ضرورة البحث عن مصادر بديلة لها في حالة نضوبها .

* **الأمن البيئي:** وقد تشكل نتيجة الأزمات المناخية التي تزيد من خطورة التهديدات الأخرى وهو وقد اتجهت العديد من الدول تدرك هذا الوضع المقلق إلى البحث عن سبل المحافظة وتدعيم الأنظمة البيئية.

وحق يتعين على الدول تصحيح الوضع أدركت الحكومات والصناعات وجوب تغيير نظرتها الاقتصادية للعالم، وذلك بتوجيه تركيزها المبني أساسا على العوامل المرتبطة بالأرباح والخسائر قصيرة الأجل، نحو التركيز على العائد المترتب عن الارتباط البيئي في الآجال الطويلة واستجابة لذلك فقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول الناجعة لمعالجة هذه الأزمات و عدم تكرار حدوثها.

ب/ تعريف الاقتصاد الأخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس مفهوما جديدا من حيث الغاية، فهو يسير في نفس الاتجاه مع مفهوم التنمية المستدامة، و لكنه يختلف عن هذا الأخير من حيث المنظور و الأولويات، فسياسات الاقتصاد الأخضر تتجه نحو الاستثمار في المجال البيئي على المدى القصير من أجل خلق ثروات و خدمات اجتماعية أفضل على المدى الطويل، في مقابل ذلك فإن التنمية المستدامة تتجه نحو الحفاظ على الموارد البيئية في الوقت الراهن و تلبية احتياجات الأفراد دون أن يكون هناك آثار عكسية على المدى البعيد.

ووفقا لذلك فقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان و المساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الايكولوجية. (الامم المتحدة للبيئة، 2011)

ج/ مكونات الاقتصاد الأخضر:

على الرغم من وجود فهم عام لخصائص الاقتصاد الأخضر، إلا أنه ليس هناك توافق في الآراء حول مكوناته الرئيسية فهناك توافق حول ضرورة فهم الاقتصاد الأخضر من منظور التنمية المستدامة، إضافة إلى ضرورة التوافق مع مبادئ الأمم المتحدة التي جاءت في هذا الإطار، إلا أنه يمكن تلخيص أهم المكونات الواجب توافرها في هذا الاقتصاد في عنصرين أساسيين، يتمثل الأول في خلق فرص خضراء جديدة تساهم في تخفيض نسب البطالة، أما العنصر الثاني فيتضمن تكثيف الأنشطة الاقتصادية و ذلك يجعلها أكثر ملائمة للبيئة. (مجدلاني، 2010، صفحة 90) أولا- خلق فرص خضراء جديدة:

يتم ذلك بواسطة خلق فرص اقتصادية و اجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء مستحدثة تشمل الإجراءات التالية:

- إنتاج و توزيع الطاقة المتجددة.
- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية.
- تشجيع رجال الأعمال، التعليم و إعادة التدريب.
- دعم الإبداع، البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا.
- * أما عن الفوائد المتوقعة من هذه الخطوات فيمكن تلخيصها في العناصر التالية:
- تعزيز الأنشطة المنخفضة للكربون.
- إحداث مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استحداث مصادر جديدة للدخل.
- استحداث وظائف للشباب في قطاعات جديدة.
- ثانيا- جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة:

و ذلك بخلق فرص اقتصادية و اجتماعية جديدة من خلال "تخضير" الأنشطة الاقتصادية القائمة، و ذلك عن طريق:

- تعزيز النقل المستدام
- تخضير البناء و التصميم.
- تخضير إنتاج الكهرباء.
- تحسين إدارة المياه و عمليات التحلية.
- تعزيز الزراعة العضوية.
- * و عن الفوائد المتوقعة من هذه الإجراءات نذكر:
- خفض انبعاث الكربون.
- تحسين النقل العام.

- تقليص الإجهاد المائي.

- تحسين الأمن الغذائي.

- تخفيض نسبة تدهور الأراضي و التصحر.

وإضافة إلى ما سبق فإن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي ذو صلة بتسريع عجلة التقدم المحرز في ميدان الصحة، و المساواة بين المرأة و الرجل، و كذا تجسيد حقوق الإنسان و المساواة، و تحسين فرص الحصول على حماية اجتماعية عالية الجودة، و على خدمات الرعاية الصحية المنصفة، و كذا تحقيق سيادة القانون، و توزيع منافع التنمية بإنصاف، و تعد هذه الأهداف كلها ضمن العناصر الرئيسية لبناء اقتصاد أخضر فعال. (منظمة الصحة العالمية، 2012، صفحة 02)

كما يجب الإشارة إلى أن مبادئ الاقتصاد الأخضر يجب أن تكون عامة، مرنة، ذات صلة وقابلة للتكيف حسب احتياجات الدول و قدراتها و أولوياتها المختلفة.

- تحديات الاقتصاد الأخضر و أهم القطاعات المعنية بالسياسات المرتبطة به:

أولاً: تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يشكل العديد من التحديات للعديد من الدول، النامية منها و المتطورة، تنعكس أهمها في ما يلي: (مجدلاني، 2010)

- قد يشكل خياراً مكلفاً لا ينتج عنه نجاح تلقائي و متساوي على الصعيدين الاقتصادي و البيئي، و قد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائية أخرى.

- تفاوت الفرص من بلد إلى آخر و من منطقة إلى أخرى.

- تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، كزيادة وظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف لدى قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية.

- إمكانية نشوء سياسات حماية و حواجز فنية إضافية أمام التجارة.

ثانياً: القطاعات المعنية بالسياسات المرتبطة به:

1- قطاع الطاقة: و يعتبر أهم قطاع، و على المسؤولين تطوير و تحديث التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع من أجل استبدال الطاقة الحالية القائمة أساساً على البترول و مشتقاته، من مصادرها المتجددة من طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و الطاقة الحيوية، و ذلك لكونها محافظة أكثر على البيئة و الصحة العامة للأفراد.

2- السكن و العمران: من أجل تكييف هذا القطاع مع متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، و يجب على المسؤولين إقامة مشاريع كبرى لإقامة أبنية خضراء و باستخدام مواد صديقة للبيئة، إضافة إلى الحفاظ على نظافة الأحياء العمرانية، و كذا تخفيض و ضبط استهلاك الطاقة و المياه، إضافة إلى تطبيق أنظمة الطاقة المتجددة في قطاع البناء و التشييد و يهدف إلى تحويل قطاع العمارة و البناء و التشييد إلى قطاع منتج للطاقة من خلال اعتماد أنظمة الطاقة المتجددة حيث تنتج هذه المشاريع حاجتها و تصدر الفائض إلى الشبكة و هذا المسار يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال رفع عبء الطاقة المنزلية عن الشبكة.

3- النقل المستدام: عبره يتم تطوير النقل العام، و التشجيع على استخدام المحركات التي تعمل جزئياً بالكهرباء من أجل تخفيض الانبعاث الكربونية إلى الحد الأدنى و بناء مدن نظيفة و كل هذا يساهم في ضمان الأمن الاجتماعي.

4- إدارة المياه و الأراضي: من خلال تشجيع الزراعة العضوية، و تشجير المناطق المهتدة بالتصحر و انجراف التربة، إضافة إلى تجميع مياه الأمطار و إعادة تدوير المياه لاستخدامها في سد حاجات الأنشطة الزراعية و الصناعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

- البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد الأخضر و أدوار الأطراف المختلفة:

من أجل خلق بيئة ملائمة لتحويل إلى الاقتصاد الأخضر فإنه من الضروري على الدولة المعنية اتخاذ إجراءات قبلية من أجل ضمان التحول السليم، حيث يجب على المسيرين في هذا الإطار، مراجعة وتحديث القوانين البيئية لتوضيح آليات التنفيذ والمتابعة، كما تساهم وضع و صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الخضراء في تحديد القطاعات ذات الأولوية والقابلة للتحويل، و إدماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية.

إضافة إلى بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، كذلك يجب اعتماد جملة من السياسات الداعمة للمشتريات العامة والضرائب المباشرة وتقديم الحوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا ، و إعداد برامج شهادات الجودة البيئية وغيرها من السياسات، و عن الأطراف المعنية بتطبيق هذه الإجراءات فهي متعددة وتشمل جميع المستويات كالتالي : (قاسم، 2007، صفحة 146)

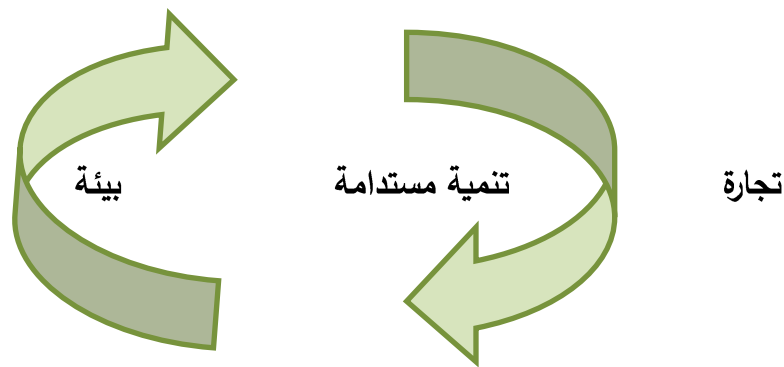
- **الحكومة:** ودورها يشمل إيجاد الظروف المواتية ، وكتابة القوانين والسياسات لتشجيع الريادة والابتكار البيئي .
- **القطاع الخاص:** وهو دور خاص برجال الأعمال الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشتمل دورها على تصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة، وخلق استثمارات بيئية جديدة.
- **المؤسسات المالية:** وينحصر دورها في تمويل وتشجيع الاستثمارات البيئية.
- **المنظمات الدولية:** من خلال مساهمتها برفع كفاءة تطبيق الإجراءات المتخذة للتطوير البيئي، و تقديم المعونة الفنية، تدعيم التكنولوجيا، و تشجيع التعاون الإقليمي.
- **منظمات المجتمع المدني:** يمكن لها المساهمة عبر بناء وتطوير القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء والمدة للدخل وكذا المشاركة بفعالية في صياغة القوانين الملائمة.

- **المستهلكون:** وهو أقوى حليف للاقتصاد الأخضر يعكسه اعتناق ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام.

- **العلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر:**

تسعى الدول من خلال التنمية المستدامة إلى تطوير وتكييف برامج التجارة والبيئة، وهذه البرامج بدورها تسعى إلى تحقيق التكامل والدعم المتبادل بين التجارة من جهة ، والبيئة من جهة أخرى، و ذلك من أجل تعظيم المنافع على التجارة و التنافسية و النمو، و كذا حماية البيئة و الصحة العامة لأفراد المجتمع، و الشكل الموالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (01): علاقة التنمية المستدامة بالبيئة و التجارة



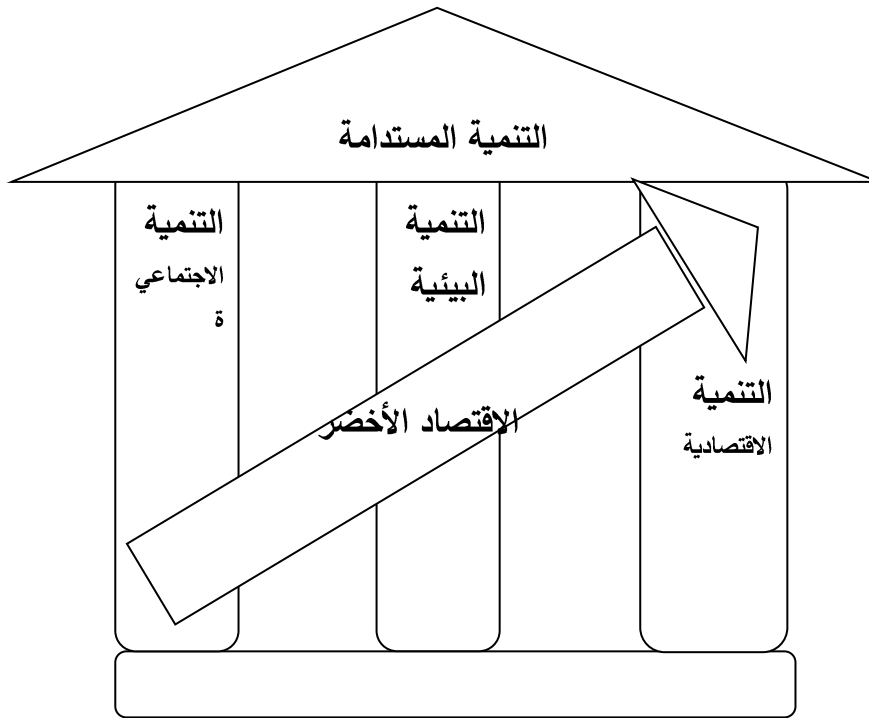
المصدر: رولى مجدلاني، مفاهيم و مبادئ الاقتصاد الأخضر، إدارة التنمية المستدامة و الإنتاجية، مجلة الأمم المتحدة، 15 ديسمبر 2010.

بالتوازي فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر يركز على صناعة و تطوير المنتجات و الخدمات البيئية من اجل إعادة تشكيل وتوجيه وتصويب الأنشطة الاقتصادية حتى تكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، وحتى تكون التنمية الاجتماعية فاعلة في كل المجتمعات فانه يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية: (تودارو، 2009، صفحة 58)

- 1-زيادة و إتاحة وتوسيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل : الغذاء والسكن ، والحماية.
 - 2- رفع مستوى المعيشة، متضمنة توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تعزز الثقة النفسية على المستوى الفردي بشكل كبير.
 - 3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد و الأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من التبعية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الأفراد والدول، بل أيضا تحريرهم من قيود الجهل والمعاناة الإنسانية.
- إذا فالاقتصاد الأخضر هو أحد الاتجاهات الحديثة التي تسعى إلى تدعيم مسار التنمية المستدامة و ليس بديلا عنها، و بغض النظر عن الاتجاه البيئي فان الاقتصاد الأخضر يبحث عن إيجاد علاقة تكاملية بين البيئة و التنمية المستدامة و اقتصاد الدول، و هي توليفة تحقق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

وهذه العلاقة المتكاملة بين الاقتصاد و البيئة و التنمية المستدامة تشكل اقتصادا داعما نحو تحقيق تنمية مستدامة، وبمراعاة العوامل الاجتماعية فان تفعيل هذه التنمية يكون كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): العلاقة بين التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر



المصدر: رولى مجدلائي، مفاهيم و مبادئ الاقتصاد الأخضر، إدارة التنمية المستدامة و الإنتاجية، مجلة الأمم المتحدة، 15 ديسمبر 2010.

إجراءات واليات التحول الى الاقتصاد الاخضر

تتمثل في ما يلي: (المالكي، 2017، صفحة 171)

- 1- مراجعة السياسات الاقتصادية وإعادة النظر فيها بما يحقق التحول الى أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- 2- اعداد استراتيجيه شاملة لتتحول نحو الاقتصاد الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبهدف محددة وواضحة ومؤشرات قابلة للقياس؛

- 3- الاهتمام بتنمية المناطق الريفية بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي من أبرزها تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأطراف وخلق فرص عمل في تلك المناطق؛
 - 4- انشاء شركات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي من اجل تعبئة الاستثمارات وتوجيهها الى القطاعات الخضراء وتشجيع الكفاءات الوطنية ودعم المبادرات الخضراء؛
 - 5- تطوير الاجراءات والاليات الاقتصادية والإدارية والمالية الراهنة لتناسب مع تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة مصادر الطاقة والتحول للطاقة النظيفة، والنقل المستدام والابنية الخضراء ومكافحة التصحر؛
 - 6- احداث تغييرات في ممارسة الأعمال بدعم ومشاركة من القطاع الخاص مثل تخفيض معدلات التلوث بكافة انواعه(المياه، التربة، الهواء) والتوعية المستمرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، وتخفيض الدعم المضاد للبيئة، وفرض ضرائب وغرامات بيئية للمحافظة على البيئة والاستدامة؛
 - 7- تعزيز الابتكار في مجال التقنية الخضراء من خلال برنامج التعليم والتدريب والبحث والتطوير
- المؤشرات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر: (المالكي، 2017، صفحة 172)
 - يتكون المؤشر من أربعة أبعاد رئيسية تغير المناخ والقيادة كفاءة القطاعات، الاستثمار والاسواق، البيئة ورأس المال الطبيعي وتندرج تحت هذه الابعاد عدة مؤشرات، هذه الابعاد هي:
 - البعد الأول تغير المناخ والقيادة: وتشمل حاكم الولاية، التغطية الاعلامية، المنتديات العالمية وأداء تغير المناخ؛
 - البعد الثاني: فيشمل المباني، المواصلات والطاقة السياحية،
 - البعد الثالث: ونجد فيه الاستثمارات في الطاقة القابلة للتجديد، الابتكارات التقنية النظيفة، التجارة التقنية النظيفة وتسهيلات الاستثمار الأخضر
 - البعد الرابع: فيشمل الزراعة، جودة الهواء، المياه، التنوع الثنائي والعادات، صيد الأسماك والغابات

خلاصة:

إن الغايات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ليست متغيرات مستقلة، و إنما هي غايات تدعم بعضها البعض، حيث يسهل التقدم المحرز في كل مجال منها إحراز تقدم في غيرها، و ينبغي أن يكون الهدف منها هو ازدهار المستوى المعيشي، تنشيط الاقتصاد و اتسامه بالجودة و الشمولية إضافة إلى حماية الأنظمة البيئية، و الاقتصاد الأخضر هو احد الاتجاهات الحديثة التي تبحث عن إحداث التكامل بين هذه الغايات بما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد الحالية مع المحافظة على البيئة لتحقيق الأمن الصحي للمجتمعات و القضاء بشكل كبير على ظاهرة الفقر، و على الدول مراعاة و البدا في تطبيق المبادئ التي جاء بها هذا الاقتصاد في الآجال القريبة من اجل تدارك و تعويض الخسائر البيئية و من ثم تقليل حجم الأخطار المستقبلية التي تهدد الأجيال المقبلة.

International Energy Agency .iea.org: تاريخ الاسترداد 19 12 ,2024، من IEA. (2018).

<https://www.iea.org/topics/renewables/>

،2024 ،12 19 تاريخ الاسترداد .*english oxford living dictionaries* .(2018) .oxford university press
en.oxforddictionaries.com: من

https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy

Revue des Energies .Etude géothermique du Sud de l'Algérie .(2006) .S OUALI

،Centre de Développement des Energies Renouvelables 298 ،(4)9 .*Renouvelables*
.Algérie

renewable energy sources and .(2011) .The Intergovernmental Panel on Climate Change
.New York, USA: cambridge university press .*climate change mitigation*

The NRDC .(2018) .The Natural Resources Defense Council تاريخ الاسترداد 19 12 ,2024، من
Natural Resources Defense Council: <https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts>

Agenda 21 & Développement Urbain Durable .(Septembre 2006) .Virginie Perroud
Faculté des lettres, institut de *Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne*
.Géographie

ابراهيم عبد العزيز النجار .(2009). *الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد .(2017). *الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر:
دار الجامعة الجديدة.

الامم المتحدة للبيئة .(2011). *نحو اقتصاد اخضر*. تم الاسترداد من نحو اقتصاد اخضر - مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:
www.unep.org/greeneconomy

المجلس الوزاري العربي للكهرباء .(2013). *دليل الطاقات المتجددة*. (جامعة الدول العربية، المحرر) تاريخ الاسترداد 23 12 ,2024، من

المجلس الوزاري العربي للكهرباء: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

المجلس الوزاري العربي للكهرباء .(2015). *دليل الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12 ,2024، من rcreee.org:

http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2013). *المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12 ,2024،
من andi.dz: <http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables>

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2017). *قطاع الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12 ,2024، من ANDI.dz:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

خالد مصطفى قاسم .(2007). *ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

رولي مجدلاي .(2010). *مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاخضر*. مجلة الامم المتحدة.

- شركة الكهرباء والطاقة المتجددة. (2016). *Chiffres Clés 31 Décembre 2016*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2024، من <http://www.sktm.dz/?page=article&id=64>
- شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2024، من <http://www.sonelgaz.dz/?page=article&idb=3>
- شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Programme des énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2024، من <http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34>
- عبدالرحمن المهنا ابا الخيل، و محي الدين محمود قواس. (2005). *النظم البيئية والانسان*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
- عبدالله محمد المالكي. (ديسمبر، 2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر تجارب دولية. *المجلة العربية للإدارة*.
- عماد تكواشت. (2012). واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية والتنمية المستدامة في الجزائر. *مؤكرة ماجستير*، 56-58. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
- محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988). *الطاقة المتجددة (الإصدار 2)*. بيروت، لبنان: دار الشروق.
- مركز تطوير الطاقات المتجددة. (2010). *دليل المؤسسات العلمية*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2024، من <https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=institution&type=15>
- مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2016). *الحصيلة السنوية*. تاريخ الاسترداد 22 12, 2024، من https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf
- مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2017). *خريطة حقول الرياح في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 20 12, 2024، من <https://www.cder.dz/spip.php?article1446>
- منظمة الصحة العالمية. (2012). وثيقة مقدمة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، *الدورة 130*.
- ميشل تودارو. (2009). *التنمية الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
- وزارة الطاقة. (2015). *الطاقة المتجددة*. تاريخ الاسترداد 24 12, 2024، من www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf
- وزارة الطاقة والمناجم. (2007). *دليل الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf